IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس عشر – العدد الثالث – البحث الثالث والثلاثون (ص:318 - 326)
15 – كانون الأول – 2022م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[الحماية القانونية لمواكبة التكنولوجيا والتحول الرقمي]

إعداد الباحث:

[علي حسن علي بدور]

[رئيس قسم]

[بلدية عجلون الكبرى]

الملخص:

نظرا لأهمية التحول الرقمى فى أداء الأعمال القانونية والقضائية والإدارية والأعمال المرتبطة بهما، ولما يؤدى اليه من سرعة فى إتخاذ القرار وإنجاز الأعمال المطلوبة، سيما أن الإدارة الإلكترونية أصبحت علما له قواعده وأصوله، ولكى تحقق الإدارة أهدافها يلزم وجود نظم معلومات مواكبة للتكنولوجيا الحديثة لممارسة الأعمال القانونية والإدارية المرتبطة بهما ولذلك يجب النص على ضمانات تشريعية كافية لتحقيق التحول الرقمى. وتتمثل الأنشطة الإدارية فى التخطيط والتنظيم والاتصال والتنسيق والقيادة والتوجية والرقابة إلا أن هذه الأنشطة تتداخل فيما بينها حيث تبدأ بالتخطيط الذى يقوم على تحليل البيانات وتنتهى بالرقابة. ويساهم تطبيق التحول الرقمى بواسطة نظم المعلومات الحديثة فى توفير القدرة على أداء عمليات كثيرة ومتنوعة بسرعة فائقة وبدقة متناهية وكذا تخزين واستراجاع كم كبير من المعلومات بأساليب برمجة سهلة بسيطة سريعة ودقيقة يجب حمايتها بنصوص قانونية كافية.

Abstract:

Due to the importance of digital transformation in the performance of legal, judicial and administrative work and the work related to them, and the speed that leads to it in decision-making and the completion of the required work, especially since electronic management has become a science with its own rules and principles, and in order for the administration to achieve its goals, information systems that keep pace with modern technology are required to practice legal business. Therefore, adequate legislative guarantees must be provided for achieving digital transformation. Administrative activities are represented in planning, organization, communication, coordination, leadership, direction and control, but these activities overlap with each other, as they begin with planning that is based on data analysis and end with supervision. The application of digital transformation by means of modern information systems contributes to providing the ability to perform many and various operations very quickly and with extreme accuracy, as well as storing and retrieving a large amount of information using easy, simple, fast and accurate programming methods that must be protected by sufficient legal texts.

المقدمة:

مع دخول العالم في مرحلة جديدة من عصر التكنولوجيا, تبلورت ظاهرة التحول الرقمي في شكلها الحالي, ونعتقد أنه – لا أحد بامكانه أن يدرك حجم التغيير الذي سيصيب العالم جراء هذا التحول, و قد كان لهذا التحول جانب سلبي, تمثل فيما نجم عنه من جارئم وانتهاكات لحقوق الدول والأفراد ؛ وجانب إيجابي, تمثل في تغيير حياة البشرية إلى الأفضل الأيسر, وقد انعكس ذلك الجانب الإيجابي على التشريعات الجنائية بوصفها الأداة ألهم من أدوات السياسة الجنائية في تحقيق أهدافها.

أولا) حتمية الإستجابة للتحول الرقمي

أفضت التطوارت المتلاحقة التي أصابت العالم في العقد ألخير من القرن الماضي, والعقدين المنصرمين في الألفية الجديدة إلى انعكاسات خطيرة وهامة على جميع الأصعدة, فظهرت تغيرات في المجالات الاقتصادية والإجتماعية بل , وقد واكب ذلك تحول في أساليب التفكير وردود الأفعال, وتغير في أشكال وفي ثقافات المجتمعات والأفراد أيضا.

وقد واكب ذلك تحول في أساليب التفكير وردود الأفعال, وتغير في أشكال السلوك، وعلاوة على لاتطور الهائل في عالم التقنيات وتكنولوجيا الإتصالات ومن جهة أخرى, أدى التطور في مجال تقنيات الحاسب الآلي والإقبال المتعاظم على استخدام شبكة الإنترنت في شتى مجالات الحياة، والتطور السريع المتلاحق في ميادين تقنيات وفنون المعلومات إلى الإعتماد تدريجيا على مفدرات البيئة التكنولوجية بسرعه كبيرة، وقد افرزت التطورات العديد من المفاهيم الجديدة منها: (مجتمع المعرفة – الثورة التكنولوجية والثورة المعلوماتية) وغيرها من القيم التي تعبر عن التقدم التقني والتكنولوجي.

وقد بدأ العالم كأنه قرية صغيرة لا تفصل بين أجزائها أية حدود جغرافية أو حواجز مادية، وكان من نتاج هذا التغير التأثير على الظاهرة الإجرامية، بإعتبار ان الجريمة ثمرة تضافر عوامل مختلفة، تتغير بتغير المكان والزمان ويساعد على تحقيقها الوسائل التكنولوجية الحديثة.

امام هذا التطور السريع لم تجد الدول "الحكومات" والأفراد ملاذا من الانخراط في التعامل بالوسائل التكنولوجية الحديثة، لما يترتب عنه من فوائد أهمها : تحسين جودة الحياة وتنفيذ المهام المختلفة بطريقة أسهل و أسرع.

ثانياً) تعريف التحول الرقمي

نظرًا لأن التحول الرقمي سيبدو مختلفًا لكل شركة، فقد يكون من الصعب تحديد تعريف ينطبق على الجميع. ومع ذلك ، بشكل عام ، فإننا نعرّف التحول الرقمي على أنه دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال مما يؤدي إلى تغييرات أساسية في كيفية عمل الشركات وكيفية تقديم القيمة للعملاء.

أبعد من ذلك ، إنه تغيير ثقافي يتطلب من المؤسسات تحدي الوضع الراهن باستمرار، والتجربة في كثير من الأحيان ، والراحة مع الفشل. يعني هذا في بعض الأحيان الابتعاد عن العمليات التجارية طويلة الأمد التي بنيت عليها الشركات لصالح ممارسات جديدة نسبيًا لا تزال قيد التحديد.

يجب أن يبدأ التحول الرقمي ببيان مشكلة، أو فرصة واضحة، أو هدف طموح.

التحول الرقمي ضروري، أما عن السبب ، فقد يكون حول تحسين تجربة العملاء أو تقليل الاحتكاك أو زيادة الإنتاجية أو زيادة الربحية ، على سبيل المثال. أو ، إذا كان بيانًا طموحًا ، فقد يدور حول أن تصبح الأفضل على الإطلاق للتعامل مع الأعمال التجارية ، باستخدام التقنيات الرقمية التمكينية التي لم تكن متوفرة منذ سنوات.

ثالثا) الاختلافات بين الرقمنة و التحول الرقمي.

الرقمنة هي عملية استخدام المعلومات الرقمية للعمل بشكل أكثر بساطة وكفاءة. وستجد أهمية متزايدة للرقمنة في الأعمال التجارية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

التحول الرقمي يغير الطريقة التي تدير بها عملك. يتعلق الأمر بالتراجع وإعادة النظر في كل ما تفعله ، من الأنظمة الداخلية إلى تفاعلات العملاء ، والمزيد. إن أحد العناصر الأساسية في التحول الرقمي هو فهم الإمكانات الحقيقية لتقنيتك.

الرقمنة هي عملية استخدام المعلومات الرقمية للعمل بشكل أكثر بساطة وكفاءة. وستجد أهمية متزايدة للرقمنة في الأعمال التجارية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

رابعا) فوائد التحول الرقمي

مع رقمنة المجتمع ، ستشعر بالأهمية المتزايدة للتحول الرقمي. كرائد أعمال ، قد تقوم بالتحول الرقمي لعدة أسباب.

الهدف الأكثر ترجيحًا ، بالطبع ، هو البقاء.

1. **تحويل تجربة العملاء**

في قلب التكنولوجيا الرقمية تكمن تجربة العملاء. تدرك العديد من الشركات هذا الأمر بشكل متزايد ، حيث يقوم 92٪ من القادة بتطوير استراتيجيات تحول رقمي متطورة لتعزيز تجربة المستهلك.

2. **المزيد من الرؤى المستندة إلى البيانات**

عندما تصبح رقميًا ، يمكنك تتبع المقاييس وتحليل البيانات التي تلتقطها أثناء جهود التسويق الرقمي الخاصة بك.

يمكن أن يساعد استخدام الرؤى المستندة إلى البيانات في فهم العملاء بشكل أفضل ، وكذلك إعادة التفكير في استراتيجيات الأعمال ، والمساعدة في اتخاذ قرارات أفضل ، وتمهيد الطرق لتحقيق عائد استثمار أعلى.

3. قدر أكبر من التعاون عبر الإدارات

يقدم التحول الرقمي DT فرصة ممتازة للوحدة في جميع أنحاء المنظمة حيث يبنيها القادة على التطابق الرقمي.

عندما تجد أن كل شخص يتماشى مع هدف مشترك ، ستجد انتقالًا مرناً وسلسًا.

4. تحسين الابتكار

مع التحول الرقمي، تتكاثر الشركات وتكبر، يغذيها الابتكار. عندما يتعلق الأمر بمبادرات التحول الرقمي، 68٪ من الشركات تقول أن المرونة هي من بين أهم فوائد التحول الرقمي.

يجب أن تكون كل شركة مستعدة جيدًا للتغيير في بيئة الأعمال التنافسية اليوم. بفضل مزايا التحول الرقمي، أصبح لدى كل عمل الآن فرصة للابتكار من أجل المنافسة بشكل أفضل ضد المنافسين الجدد ومواكبة الاتجاهات الجديدة.

5. تعزيز تجربة العميل

في الوقت الحاضر، أصبحت التكنولوجيا والوسائط الاجتماعية والتطبيقات شائعة بشكل متزايد. لحل تحدياتهم، يبحثون عن حلول موفرة للوقت وفعالة من حيث التكلفة مرتبطة بالأهداف. تعمل تقنيات التحول الرقمي بدقة كما هو موصوف. يسمح التحليل التفصيلي لهذه التقنيات المتطورة للشركات بفهم المتطلبات المتغيرة لعملائها بشكل أفضل وتوفير طرق لتقييم البيانات لتلبية توقعاتهم بشكل أفضل.لهذا السبب، يمكن لأي شركة تتفهم تمامًا استخدام تقنية التحول الرقمي أن تكتسب المزيد من القوة وتفوز بقلوب وعقول المستهلكين.

6. تشجيع التعاون بين الإدارات

يمكن للإدارات المختلفة داخل الشركة العمل معًا بشكل أكثر فعالية إذا تم تشجيعها على استخدام التحول الرقمي. بفضل استخدام تقنية التحول الرقمي، يمكن للموظفين التواصل وتبادل جميع أنواع المعلومات بسرعة والحصول على فهم أكبر لكيفية عمل كل قسم. هذا يسمح لهم بالتعلم ودعم بعضهم البعض في نفس الوقت في ظل اتصالات قوية.

7. تحديث المهارات واكتساب المعرفة

مطلوب دائمًا الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز والحوسبة السحابية والتحليلات والتعلم الآلي ومجموعات المهارات الأساسية الجديدة الأخرى في سياق التحول الرقمي يمكن ضمان تطوير الشركة ومكانتها من خلال السماح لموظفيها بتطوير قدراتهم في التحول الرقمي وصقلها من أجل الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية.

خامسا) التشريعات المعنية بحماية التحول الرقمي

لقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات، مثل الإنترنت والهواتف الذكية النقالة والأجهزة العاملة بالاتصال اللاسلكي بالإنترنت، جزءاً من الحياة اليومية. وبإدخال تحسينات جذرية على إمكانية الوصول إلى المعلومات والاتصال الفوري، عززت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات حرية التعبير ويسرت النقاش العالمي ووطدت المشاركة الديمقراطية. وبتضخيم أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان وتزويدهم بأدوات جديدة لتوثيق التجاوزات وكشفها، تَعِدُ هذه التكنولوجيات القوية بتحسين التمتع بحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي أصبحت فيه وقائع الحياة المعاصرة تدور في الفضاء الإلكتروني أكثر من أي وقت مضى، أصبحت الإنترنت، في الوقت نفسه، موجودة في كل مكان وحميمية بشكل متزايد. و أيضا صبحت الشركات في وقتنا الحالي تعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية لتشغيل عملياتها لخدمة العملاء، وأصبحت التقنيات الرقمية تحقق فوائد كبيرة لمثل هذه الشركات، منها تقنية انترنت الأشياء أو تقنية اتصال النظم السلكية واللاسلكية بأنظمة أخرى وتقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين) وإمكانية التنقل والحوسبة السحابية وتحليل البيانات المعقدة وغيرها.

فبالإضافة إلى ذلك فإن التوافق مع النظم الحالية يحظى بأولوية، لا سيما اعتماد تقنية انترنت الأشياء الصناعية لتوفير ميزة تنافسية أو تشغيلية. وهذا التقارب في تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التشغيلية وتقنية انترنت الأشياء يساهم في زيادة المخاطر الأمنية. نتيجة لذلك؛ أصبحت المراقبة الإلكترونية، التي تتصف بقدرتها على الإحساس بالمخاطر تكتسب أهمية متزايدة وواقع وجب على الشركات والمؤسسات اعتماده.

تعترف الشركات في مختلف القطاعات بأن الهجمات الالكترونية تشكل واحدة من أبرز المخاطر الرقمية التي يتوجهها في الوقت الحالي، كما أن تقنيات الأمن التقليدية لم تعد مناسبة لمواجهة مثل هذه المخاطر، لا سيما أن الشركات تسعى إلى جعل أنظمتها ذكية وتلقائية، وهذا يشير بشكل أساسي إلى أهمية التقارب بين النظم وجعلها أكثر ترابطا وإلى ضرورة تبادل البيانات. وبالتالي، أصبحت أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية بسبب اتساع تواجدها الرقمي بغض النظر عن حدودها الجغرافية.

- **أسباب زيادة المخاطر الرقمية:**

1- الإعتماد الكبير على التقنيات الرقمية
2- ازدياد حجم المواقع المستهدفة بسبب كثرة الأجهزة المتصلة
3- زيادة تعقيد الهجمات الالكترونية
4- استخدام التعاملات الالكترونية
5- تجاوز الإبتكار الرقمي لتدابير الأمن الإلكتروني
6- الإندماج بين نظم تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية وانترنت الأشياء.

- **أمثلة على قوانين تحمي التحول الرقمي:**

1- قانون حماية البيانات الشخصيّة في الأردن

يشهد الأردن تحولا رقمياً والكترونياً وزيادة في الاعتماد على التعاملات الإلكترونية عوضا عن الورقية، ويشهد بالتوازي نشاطاً تشريعياً لإقرار قوانين تحمي البيانات الشخصية، في خطوة لتفعيل الأمن الرقمي لما له من دور بارز

في حماية البيانات الشخصيّة، ويبقى السؤال الحاضر هل سيصل قانون حماية البيانات الشخصيّة إلى خواتيمه ويطبق باستقلالية؟

أقرّ مجلس الوزراء الأردني مشروع قانون حماية البيانات الشخصيَّة لسنة 2021، ورفعه لمجلس النواب، فيما أحاله مجلس النواب إلى لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية مع منحه صفة الاستعجال في 24 كانون الثاني/يناير لاستكمال الحلقات الدستورية المتعلقة بإصدار القانون. ويهدف مشروع القانون إلى إيجاد إطار قانوني يوازن ما بين آليَّات حقوق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصيَّة، وبين السَّماح بمعالجة البيانات والمعلومات والاحتفاظ بها في ظل الفضاء الإلكتروني.

2- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

تحظى حقوق الملكية الفكرية في وقتنا الراهن باهتمام كبير في مختلف دول العالم وتعكس التقارير الصادرة حول أعمال القرصنة الفكرية الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل التعرف على مدى التزام أي دولة بحماية تلك الحقوق، ومن هنا فإن الأردن ومن خلال تعاون جميع المؤسسات الرسمية المعنية يقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتأكيد ايمانه وحرصه على حماية حقوق المؤلفين واستعداده للمساهمة في الحد من ظاهرة الاعتداء على تلك الحقوق.

إن نشر الوعي حول حماية الملكية الفكرية وتعزيز نطاقها سيؤدي إلى استخدام أفضل لطرق المعلومات، حيث أن وجود قانون عصري للملكية الفكرية يشجع الهيئات الدولية العاملة في سبيل دعم ومساندة الدول النامية للاستفادة من التقنيات الحديثة على توجيه برامجها تجاه الدول النامية التي تأخذ بقوانين الملكية الفكرية.

كما أن تفعيل قانون حق المؤلف من شأنه أن يؤدي إلى تغييرات ايجابية على الأردن من الناحية الاقتصادية حيث تزيد ايرادات الدولة من ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك، وتوفير فرص عمل للحد من البطالة ودعم التنمية الوطنية وتساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع عودة رؤوس الأموال الأردنية المستثمرة في الخارج والحد من هجرة الأموال والأدمغة الأردنية للعمل في الخارج، بالاضافة إلى تمكين الأردن من توفير أحدث ما ينتج بالعالم من التجهيزات والاختراعات والبرامج الإلكترونية نتيجة لعدم تخوف الدول المنتجة من تصديرها له نتيجة توفيره للحماية التي ستتمتع بها.

وما يؤكد ذلك ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي لبرامج الحاسوب التجارية (BSA) لعام 2002 حيث ذكر بأن 20 دولة في الشرق الأوسط وإفريقيا سجلت في عام 1994 أعلى نسبة قرصنة على برامج الكمبيوتر بلغت 80% من معدلات القرصنة. وقد سجلت 15 دولة من أصل العشرين دولة المذكورة آنفاً نسب قرصنة تتجاوز 90% لكل منها من معدلات القرصنة، حيث بلغت نسبة القرصنة العالمية في عام 2000 حوالي 37%. أما في عامي 2001 و 2002 فقد ازدادت نسبة القرصنة العالمية لتصل إلى 40% و 39% على التوالي مما يبين بوضوح ما تعانيه المنطقة والعالم نتيجة لعدم تفعيل القوانين التي تؤدي إلى حماية الملكية الفكرية، وكيف أن هذه الحالة من التسيب تهدد عملية الاستثمار والنمو بصناعة البرمجيات في هذه المنطقة.

وذكر كذلك أن الأردن تمكن من تخفيض نسبة القرصنة على برامج الحاسوب المحمية بموجب القانون بمقدار 23 نقطة خلال مدة 8 سنوات مما يمثل انجازاً كبيراً بالنسبة لدولة صغيرة الحجم مثل الأردن حيث انخفضت نسبة القرصنة من 87% عام 1994 إلى 64% عام 2002.

ومن هنا واصلت المملكة الأردنية الهاشمية جهودها المستمرة في مجال حماية حق المؤلف وتحديث قوانينها وأنظمتها استجابة للتطورات العالمية في هذا المجال وإدراكاً من الحكومة بضرورة تشجيع ودعم الإبداع الذهني

والذي يعد مظهراً حضارياً بارزاً، حيث واكب هذا الاهتمام قيام الدولة الأردنية عام (1921) بحيث استمرت الدولة بالاعتراف بقانون حماية حقوق التأليف العثماني الذي صدر عام 1910 عندما كان الأردن جزء من الدولة العثمانية والذي بقي ساري المفعول حتى عام 1992م، وتضمن (42) مادة وأعطى للمؤلف حق الملكية على جميع منتوجاته الفكرية وضمن حقوقه المادية والمعنوية، كما حدد المصنفات المحمية وقسمها إلى الألواح والمخطوطات والمنحوتات والرسوم والخرائط وسائر المسطحات والمجسمات والأفكار والكتب والمؤلفات وجميع منتوجات الأفكار.

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت محاولات جادة لإصدار قانون متطور يضمن حقوق المؤلفين ويعالج أمور الملكية الفكرية، احتراماً للإنسان المبدع وتشجيعاً له، نتج عنها مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة 1982 الذي بلغت مواده 67 مادة وواكب التطورات العالمية آنذاك وجاء منسجما مع الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف والتي اقرها وزراء الثقافة العرب في مؤتمرهم الذي عقد في بغداد عام 1981.

لكن هذا القانون بقي على شكل مشروع حتى عام 1990م حيث تمت إعادة النظر في بعض مواده وإقراره من مجلس النواب في جلسته السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 1992/2/5م، ونشر في الجريدة الرسمية العدد3821 الصادرة بتاريخ 1992/4/16م وقد سمي هذا القانون " قانون حماية حق المؤلف لسنة 1992م" وقد احتوى على "59" مادة عالجت حماية المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم.

وقد حدد القانون المصنفات المحمية كما ورد في المادة "3" فقرة "ب" ما يلي:-

1. الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
2. المصنفات التي تلقى شفاهاً كالمحاضرات والخطب والمواعظ.
3. المصنفات المسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الإيمائي.
4. المصنفات السينمائية والإذاعية: السمعية والبصرية.
5. أعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفة.
6. المصنفات الموسيقية سواء كانت مترجمة أم لم تكن أو كانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن.
7. الصّور التوضيحية والخرائط والتنظيمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للأرض.
8. برامج الحاسوب.

وقد عرّفت المادة "4" المؤلف بأنه الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأي طريقة أخرى إلا إذا أقام الدليل على ذلك، ويسري الحكم على الاسم المستعار بشرط ألاّ يكون هنالك شك في شخصية المؤلف الحقيقية، كما عالجت بعض المواد الترجمة سواء إلى لغة أخرى أو تحويلها من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر.

واستثنى القانون كما جاء في المادة "7" القوانين والأنظمة والأحكام القضائية، وقرارات الهيئات الإدارية والاتفاقيات الدولية وسائر الوثائق والترجمات الرسمية لهذه المصنفات أو لأي جزء فيها، وكذلك الأنباء المنشورة أو المذاعة أو المبلغة بصورة علنية والمصنفات التي آلت إلى الملكية العامة وعلى رأس ذلك الفولكلور الوطني الذي منح فيه للوزير المختص حق المؤلف في مواجهات التشويه أو التحوير، أو الإضرار بالمصالح الثقافية.

كما عالج القانون الحقوق المالية والمعنوية للمؤلف أما بخصوص مدة الحماية فقد حددها القانون بثلاثين عاماً بعد وفاة المؤلف والتي عدّلت فيما بعد (عام 1998م) بحيث أصبحت خمسين عاماً وذلك طبقاً للمادة "12" من اتفاقية تربس (الاتفاقية التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية) واتفاقية "بيرن" لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام 1886م واتفق على تسميتها فيما بعد دولياً وثيقة باريس لعام 1971م، والمعدّلة عام 1979م. ولنفس الأسباب الموجبة تم تعديل المواد المتعلقة بالترجمة، لكي تتوافق وتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، وقد تم إضافة الحقوق المشابهة أو المجاورة وهي حقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى النص على مدة الحماية وبما يتفق مع أحكام اتفاقية "روما 1961م" لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية واتفاقية "تربس" والتي تستند عليها منظمة التجارة العالمية والتي انضم لها الأُردن في مطلع عام 2000م، كما منح التعديل رقم (14) لسنة 1998م، صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي مكتب حماية حق المؤلف كأحد الوسائل الناجعة والفعالة في كشف المزيفين الذين يعتدون على حقوق المؤلفين، وهو ما أخذت به معظم التشريعات الوطنية الحديثة، كما انتفى شرط الإيداع للحماية والاستعاضة بنص بأن "عدم الإيداع لا يخل بحقوق المؤلف المقرّرة بالقانون". ثم تلا ذلك تعديل رقم (29) لسنة 1999م، والذي اعتبر الحاسوب كمصنفات مشمولة بحماية حق المؤلف سواء بلغة المصدر أو بلغة الآلة. كما تضمن التعديل المواد المتعلقة بالترجمة والاستنساخ واستغلال المصنفات والأداء العلني بما يتفق ويتلاءم مع اتفاقية "برن" واتفاقية "تربس".

3- قانون التجارة الإلكترونية الأردني

م تعديل القانون التجاري الإلكتروني الأردني في عام 2015، وهو القانون المطبق على جميع المعاملات التجارية الإلكترونية حتى الآن، وقد غطى مجموعة من المسائل الخاصة بالتجارة على شبكة الإنترنت في الأردن، ومن أهمها ما يأتي:

السجلات الإلكترونية

وقد تم تنظيم أمور السجلات الإلكترونية على النحو التالي:

1- يجب على أي جهة تقوم بإجراء المعاملات الإلكترونية بتحديد الأحكام والإجراءات المتعلقة بإنشاء أو إيداع أو حفظ أو إصدار السجلات الإلكترونية كما ذكر في المادة (4) الفقرة (ب).
2- يجب الاطلاع على السجلات الإلكترونية وإمكانية تخزينها والرجوع إليها في حال تم طلب السجل الإلكتروني لأي مستند، عقد، قيد أو وثيقة بشكل خطي كما ورد في المادة (6).
3- يجب الاحتفاظ بالسجل الإلكتروني كما تم تسليمه دون إجراء أي تعديلات عليه، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى اسم المرسل وتاريخ ووقت الإرسال، كي يستوفي شروط قبول النسخ الأصلية من أي (مستند، عقد، قيد، وثيقة) كما ذكر في المادة (7).
4- **السندات الإلكترونية**

تم تنظيم أمور السندات الإلكترونية في المواد (17)، (18)، (19)، (20)، حيث تطبق عليه جميع قوانين السند العادي باستثناء الشرط الورقي.

5- **التوقيع الإلكتروني**

يعتبر التوقيع الإلكتروني الموثق شرطا مهما للسماح بتداول السند الإلكتروني، وقد ذكرت شروط التوثيق في المادة (15) حيث يجب توافرها مجتمعة كي يتم اعتباره توقيعا إلكترونيا محميا.

6- التوثيق الإلكتروني

ويقصد به التأكد من هوية الشخص الذي يستخدم التوثيق الإلكتروني، حيث يتم إصدار شهادات توثيق إلكترونية من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للمصادقة على صحتها وصلاحيتها، كما ورد في المادة (5).

المصادر والمراجع:

احسان الربيع، (٢٠٢٢)، قانون التجارة الإلكترونية الأردني، مقالة منشورة على مدونة موضوع، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: https://mawdoo3.com، تمت الزيارة بتاريخ: ١٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٩:٠٠ مساءاً.

المركز الديمقراطي العربي، (٢٠٢٢)، الحماية القانونية لمواكبة التكنولوجيا والتحول الرقمي، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=81103، تمت الزيارة بتاريخ: ١٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٠:٠٠ مساءاً.

رشيد المنياري، (٢٠٢٢)، دور التشريع في مواكبة التطور الرقمي وحماية البيانات والمعاملات الالكترونية، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.chambredesconseillers.ma، تمت الزيارة بتاريخ: ١٩-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٣:٠٠ مساءاً.

الاستاذ المساعد الدكتور منى تركي الموسوي, & المدرس جان سيريل فضل الله المدرس جان سيريل فضل الله. (2013). الخصوصية المعلوماتية واهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها. Journal of Baghdad College of Economic sciences University, 2013(4).

عبد الرحمن إبراهيم المنيع, ا., & الجوهرة. (2022). متطلباتُ تحقيقِ الأَمْن السيبرانيّ في الجَامِعَات السعوديَّة في ضوء رؤية 2030. مجلة كلية التربية (أسيوط), 38(1), 155-194.

حاج, & قاسم علي. (2020). إسهامات الإتحاد الإفريقي في عملية التحول الرقمي في إفريقيا قراءة في مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا"2030/2020".

دوار جميلة. (2019). انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.